الإيلاء

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾

تعريفه : حلف زوج بالله تعالى أو صفة من صفاته، على ترك وطء

زوجته أبداً أو أكثر من أربعة أشهر.

حكمه : الإيلاء محرم لأنه يمين على ترك مشروع، وهو الجماع.

ما يترتب على الإيلاء :

يعطى مهلة أربعة أشهر فقط، فإن جامع وإلا فمن حق الزوجة

أن تطلب الطلاق أو الفسخ عند القاضي.

كفارته : يجب على الزوج المولي كفارة يمين إذا رجع.

وكفارة اليمين في قوله تعالى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ

يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُهُمْ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ

مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرتُهُمْ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴿المائدة: ٨٩﴾

ما يدخل في حكم الإيلاء وما لا يدخل :

١. إن تركها مطلقا يحدد له أربعة أشهر فإن جامع وإلا أمر بالطلاق.

٢. إذا حلف أن لا يطأ زوجته أقل من أربعة أشهر (لا يدخل في الإيلاء)

الظهار

تعريفه : هو أن يشبه الرجل زوجته أو بعضها بمن تحرم عليه أو بعضها كقول الرجل لامرأته: (أنتِ على كظهر أمي) ونحو ذلك.

حكمه : محرم بالكتاب والسنة والإجماع.

الحكمة من تحريمه : لأن تشبيه الزوجة بالأم ، كذب وزور.

ما يكون به الظهار: إذا شبه زوجته أو بعضها بأمه أو أخته، أو نحوهما ممن تحرم عليه أبداً أو مؤقتاً.

كفارة الظهار:

٣. أن يعتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المخلة بالعمل.

٤. فإن لم يجد صام شهرين متتابعين.

٥. فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع من الطعام.

متى تجب الكفارة؟

• إذا ظاهر ظهاراً مطلقاً وأراد الوطء يجب عليه الكفارة قبل الوطء .

• أو وقته بمدة بأن قال : أنت علي كظهر أمي خلال شهر محرم مثلاً وأراد أن

يطأ قبل مضي الشهر ، فيلزمه أن يكفر قبل الوطء قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ

نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ تُوَعِّظُونَ بِهِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝۳۰ ^{المجادلة ٣}

• ولا تجب عليه الكفارة إلا إذا عزم على الوطء.

• وفي الظهار المؤقت إذا مضى شهر محرم دون أن يطأ فليس عليه كفارة

الْخُلْعُ

تعريف الخُلْع: هو إزالة النكاح بلفظ الخلع أو ما في معناه، مقابل عوض.

حكمه: الخلع جائز إذا كان هناك مبرر شرعي.

دليل جوازه: دل الكتاب والسنة على جواز الخلع .

قَالَ تَعَالَى:

﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنِ اللَّهِ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

الفرق بين الخلع والطلاق:

الخلع	الطلاق
يجوز في أي وقت.	لا يجوز حال الحيض والنفاس، ولا في طهر جامع زوجته فيه.
لا ينقص عدد الطلقات.	ينقص عدد الطلقات.
يكون على عوض.	لا عوض فيه.
والخلع من قبل الزوجة.	الطلاق من قبل الزوج.

العدة

تعريفها: هي التربص المحدود شرعاً.

حكمها: العدة واجبة على كل امرأة فارقتها زوجها، أو خُلع، أو فسخ أو، وفاة. والمرأة المفارقة في حياة الزوج لا تلزمها العدة إلا بالدخول أو الخلوة. أما المتوفى عنها فتلزمها العدة مطلقاً.

الحكمة من مشروعيتها:

(١) التحقق من براءة رحم المرأة، كي لا تختلط الأنساب.

(٢) تعظيم أمر عقد النكاح.

أنواع المعتدات:

(أ) الحامل: عدتها من موت أو طلاق أو نحوهما إلى وضع الحمل.

(ب) المتوفى عنها زوجها بلا حمل منه: عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام.

(ج) مَنْ فارقتها زوجها حياً وهي تحيض: فعدتها ثلاثة قروء: أي ثلاث حيضات.

(د) مَنْ فارقتها زوجها حياً ولم تحض لصغر أو يأس: فعدتها ثلاثة أشهر.

(هـ) امرأة المفقود تنتظر: يقدر القاضي له مدة بحسب

مكان العدة:

(١) إن كانت متوفى عنها اعتدت في بيتها التي هي فيه حال موت زوجها.

(٢) إن كانت مطلقة طلاقاً بائناً اعتدت حيث تشاء.

(٣) إن كانت مطلقة طلاقاً رجعيّاً اعتدت في بيت زوجها.

١. الدليل : لقوله تعالى (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) .
٢. الدليل : لقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) .
٣. الدليل : لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) .
٤. الدليل : لقوله تعالى (واللاتي ينسن من المحيض من نسانكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) .

الإحدااء

تعريفه:

لغة: مأخوذ من الحد وهو المنع، لأن المرأة تمنع نفسها من اتخاذ الزينة.

شرعاً: ترك المرأة الزينة مدة العدة، بسبب موت الزوج.

حكمه: يجب الإحدااء على كل امرأة توفى عنها زوجها في نكاح صحيح .

الدليل:

لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً)

ما تجتنبه المرأة المحدا:

أ) الطيب: لقوله صلى الله عليه وسلم (لا تمس طيباً)

ب) الحناء والأصباغ الجميلة.

ج) الثياب الجميلة.

د) الحلبي.

ويجوز للمرأة المحدا أن تلبس الثياب المعتادة،

وأن تتنظف وتغتسل.

ولا يشترط في الثياب لون معين أو هيئة معينة.

والدليل على هذه الأمور الثلاثة ما روت أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلبي ، ولا تحتضب ولا تكتحل)

الرجعة

- إعادة مطلقة غير بائن، إلى ما كانت عليه، بغير عقد نكاح، في زمن العدة.

الرجعة جائزة.

شروطها:

الدليل : قال تعالى : ((فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم)
الدليل من السنة (لأمره صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر أن يراجع زوجته . لما طلقها وهي حائض)
وقوله تعالى (ويعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً) .
الدليل قوله تعالى : ((واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة))

- ١ - أن يكون النكاح صحيحاً فإن كان فاسداً فلا رجعة.
- ٢ - أن يكون الطلاق بلا عوض فإن كان بعوض كالخلع فلا رجعة.
- ٣ - أن يكون قد دخل بها ، فإن لم يكن دخل بها فلا رجعة ، لأنه لا عدة عليها ، فلا يمكن رجعتها
- ٤ - أن يطلق تطليقة واحدة أو اثنتين ، أما الثلاث فلا رجعة .
- ٥ - أن يكون في أثناء العدة .
- ٦ - أن تكون الفرقة بلفظ الطلاق فإن كانت لعاناً أو فسخاً فلا رجعة

يسن الإشهاد على الرجعة.

تحصل الرجعة بكل لفظ يدل عليها.

- الرجعية زوجة لها ما للزوجات من النفقة، والكسوة والسكن، ولها حكم الزوجات لها أن تتزين لزوجها.

- ويلزمها ما يلزم الزوجات من حقوق ولا يجوز لها الخروج من البيت بمجرد الخصام أو الطلاق.

- إذا انتهت عدة الرجعية قبل أن يراجعها زوجها بانت منه وهذه هي (البيونة الصغرى)

اللعان

تعريفه :

اللعان لغة: مشتق من اللعن ، وسمي بذلك لأن الزوج يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً.

شرعاً: شهادات مؤكدة بإيمان من الزوجين ، مقرونة بلعنة وغضب .

سبب اللعان: عدم القدرة على إتيان بأربعة شهود يثبت بهم زنا زوجته .

حكمه: جائز بمجرد قذف الزوج زوجته بالزنا .

شروطه:

• الدليل قال تعالى : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه الصادق * والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين * ويدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين * والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين)

• الدليل من السنة : وقد ورد في السنة قصة عويمر العجلاني وسؤاله عن وجد مع امراته رجلاً كيف يفعل ؟ وكذا قصة هلال بن أمية وقذفه امراته بشريك بن سحماء .

١ . أن يلاعن الزوجان جميعاً .

٢ . أن تكمل ألفاظ اللعان منهنما جميعاً .

٣ . أن يبدأ بلعان الزوج قبل المرأة .

٤ . أن يذكر الزوج نفي الولد في اللعان إذا كان اللعان لنفي الولد .

ما يترتب عليه:

(١) سقوط القذف عن الزوج .

(٢) التفريق المؤبد بينهما .

(٣) انتفاء نسبة الولد إلى الزوج ، وينسب إلى أمه .

صيغته : أن يقول الزوج أولاً أربع مرات :
أشهد بالله لقد زنت زوجتي هذه ويشير إليها إن كانت حاضرة ويسميها وينسبها إن كانت غائبة
ويزيد في الخامسة : أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم تقول الزوجة إن كانت منكرة ولم تقر بما رماها به - أربع مرات - أشهد بالله لقد كذب علي فيما رماني به من الزنا ، ثم تقول في الخامسة : أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين

الرضاع

تعريفه: مص أو شرب من دون الحولين لبناً نتج عن الحمل.

الرضاع الناشر للحرمة:

١. أن تكون الرضعات خمساً فأكثر، والمرجع في معرفة الرضعة إلى العرف.

٢. أن يكون اللبن بسبب حمل نتج عن نكاح صحيح.

٣. أن يكون الرضاع في حولين.

أحكام الرضاعة:

١. تحريم المُنَاكحة، وتكون كتحریم النكاح بسبب القرابة والرحم.

يوضحه حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب).

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
" يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " .

٢. ثبوت المحرمة.

٣. ثبوت الرضاعة بالإخبار: يكفي في ثبوت الرضاع إخبار امرأة واحدة

موثوقة أنها أرضعت فلاناً، إذا النساء في هذه الأمور أضبط من

الرجال.

• إذا وقع الشك في وجود الرضاع أو في عدد الرضعات المحرمة هل

كملت أو لا ؟ لم يثبت التحريم ، لأن الأصل عدمه فلا يزول اليقين

بمجرد الشك .

الدليل حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت
: "نزل في القرآن " عشر رضعات معلومات
يحرم من " فنسخ من ذلك خمس وصار إلى خمس
رضعات معلومات يحرم من فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك.

الدليل: قاله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن
حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة)
فجعل تمام الرضاعة حولين .
وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت :
قال عليه الصلاة والسلام " لا يحرم من الرضاع
إلا ما ففق الأمعاء وكان قبل الفطام " .

النفقات

تعريفها: لغة: النفقات جمع نفقة، وهي الدراهم ونحوها من الأموال.

شريعاً: كفاية من يمونه بالمعروف، من الطعام، والكسوة، والسكنى، وما يتبع ذلك.

حكم الإنفاق: يجب على الشخص أن ينفق على من تلزمه نفقته.

لقول النبي صلى الله عليه وسلم (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت).

الإجماع فقد أجمع العلماء على وجوب النفقة.

على من تجب النفقة:

٢. الأب لأولاده الصغار.

١. الزوج لزوجته.

٤. الوارث لكل من يرثه.

٣. الابن لوالديه.

٦. صاحب البهائم لبهائمهم.

٥. السيد لرقيقه.

أولاً: النفقة على الزوجة:

- تجب النفقة على الزوج لزوجته غنية كانت أو فقيرة.
 - أما البائن بطلاق أو خلع أو فسخ أو نحوه، فلا تجب لها نفقة ولا سكنى.
 - فإن كانت حاملاً فتجب لها النفقة من أجل حملها.
 - أما المتوفى عنها فلا نفقة لها مطلقاً، لأن مال الزوج انتقل إلى ورثته.
- مقدار النفقة:** تجب لها النفقة من الطعام والكسوة والسكنى، بقدر ما يكفيها
- ومتى تكون الزوجة ناشراً فإنها لا تستحق النفقة في قول جمهور أهل العلم.

الحضانة

تعريفها: حفظ صغير ومجنون ومعتوه عما يضرهم، والقيام بمصالحهم عامة.

حكمها: واجبة ، لأنها إنجاء للمحضون بإذن الله من الهلكة المتحققة بتركها،

والحضانة حق للحاضن فلا يجوز نقلها عنه إلا بإذنه ، كما أنها حق واجب عليه فإذا لزمته أجبر عليها إلا لعذر .

الأحقق بها: (١) الأحقق بها الأم . (٢) ثم أم الأم، لأنها في معنى الأم .

(٣) ثم الأب، لأنه أصل النسب وفيه شفقة الأبوة.

فإن تعذرت حضانة من له الحضانة أو لم يتم بواجب الحضانة انتقلت إلى من بعده على الترتيب.

شروط الحاضن: (١) أن يكون مسلماً. (٢) أن يكون عدلاً.

زمن الحضانة: الحضانة مستمرة في حق الصغير حتى يبلغ الرشد، والمعتوه ونحوه تستمر حضانته حتى يعقل.

الأحقق بحضانة الصغير: إذا بلغ سبع سنين وليس بمعتوه خير بين أبويه

فإن أختار أباه كان عنده ليلاً ونهاراً، وإن أختار أمه كان عندها ليلاً، وعند أبيه نهاراً ليعلمه ويؤدبه ، فإذا بلغ الغلام ورشد كان حيث يشاء. أما الصبية إذا بلغت سبع سنين فالأصل أن تكون عند أبيها.

حق المحضون: (١) أن لا يمنع زيارة والديه . (٢) لا يجوز ترك المحضون عند من لا يصونه.

(٣) لا يجوز للحاضن أن يوغر صدر الابن على والده أو والدته.